الربيع العربي وعقلية الغيتو الإسرائيلية

أنطوان شلحت

العودة إلى أبرز المواقف الإسرائيلية التي تزامنت مع أولى علائم ثورات الربيع العربي، قبل عقد تعيد تذكيرنا، قبل أي شيء، بأن استغراق دولة الاحتلال ووسائل إعلامها في البحث الدائب عن الفوائد والأضرار التي ستترتب على هذا المفترق التاريخيّ بالنسبة إليها فقط، وذلك في خلافٍ تام مع معظم وسائل الإعلام في العالم كله التي انشغلت بأمور أخرى، مثل توق العالم العربي إلى الحرية وبناء الديمقراطية، إنما يعبّر عن استحواذ ما سماه بعضهم عقلية الغيتو عليها، والتي زيّنت لها سبيل التفكير الانعزالي إزاء حدثٍ جللٍ أثار دهشة العالم أجمع وحبس أنفاسه. ولخّص أحدهم هذا الاستحواذ في حينه بقوله «لا تعبأ إسرائيل كثيرًا في ما إذا كانت مصر ستنعُم بنظام حكم ديمقراطي أو ستبقى خاضعةً لنظام ديكتاتوري. ما يهمها فقط هو الحفاظ على اتفاق السلام!».

وعلى مستوى قادتها العسكريين، كان وزير دفاعها الحالي بيني غانتس قد بدأ ولايته رئيسًا لهيئة الأركان العامة للجيش في أواسط فبراير/ شباط 2011، ولدى اشتراكه في أول اجتماع عقدته لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بحضوره، يوم 31 مايو/ أيار 2011، استعرض «التهديدات الماثلة أمام إسرائيل» في ذلك الوقت، واصفًا إياها بأنها أصبحت واسعةً للغاية، وأكّد، من جهة أولى، وجوب أن يبقى مستوى جهوزية إسرائيل الأمنية عاليًا، بسبب الغموض المُسيطر على الأوضاع في كل من مصر وسورية، وضرورة الانتباه، من جهة أخرى، إلى أن ثمّة لاعبًا مركزيًا جديدًا في الشرق الأوسط هو الشارع العربي، وأن وجود هذا اللاعب مع استمرار شبكة التهديدات الواسعة الأخرى يستلزمان زيادة الميزانية المخصصة للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية. وهو «استنتاج استراتيجي» اتّسق مع ما أعرب عنه وزير الدفاع آنذاك، إيهود باراك، وما صرّح به رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في أول تعقيباته على الثورات العربية، أبرزها قوله، في أثناء مراسم تنصيب غانتس، إن الجيش الإسرائيلي هو ركيزة إسرائيل الأكثر أهميةً لضمان قدرتها على الحفاظ على وجودها، وإقناع جيرانها بأن يقيموا علاقات سلامٍ معها، وهو الكفيل الوحيد لضمان مستقبلها. في واقع الأمر، حتى قبل «اتساع دائرةً التهديدات الأخيرة»، كان الأمن هو القضية المركزية، بل والوحيدة التي تقف في رأس جدول أعمال السلطة الإسرائيلية. وفي كل مرةٍ يتمّ فيها بحث تخصيص الموارد، تحصل المؤسسة الأمنية والعسكرية على الميزانية التي تطلبها.

أما الخشية على اتفاق السلام فتعود، حتى برأي عديد التحليلات الإسرائيلية، إلى حقيقة أنه، على مدار الأعوام التي مرّت منذ توقيعه في 1979، ظلّ في إمكان إسرائيل أن تشنّ حروبًا وعمليات عسكرية على أطراف عربية، بما في ذلك شنّ حربين على لبنان (في 1982 و2006) وعملية «السور الواقي» في الضفة الغربية في 2002، من دون أن تخشى ردّة فعل عسكرية مصرية، كذلك كان في إمكان الجيش الإسرائيلي أن يجازف قليلًا في كل ما يتعلق بمجال بناء قوته العسكرية، ما دام ليس ثمّة خطر كبير عليه من مصر، غير أن الوضع الجديد ربما سيضطر إسرائيل إلى زيادة ميزانيتها الأمنية وتغيير سلم أولويات جيشها. واعترى مواقف المسؤولين الإسرائيليين وجلّ النُخب الإسرائيلية حيال الربيع العربي قدر كبير من الاستعلاء العنصري، فضلًا عن مظاهر فوبيا إزاء فرص نشوء مجتمع مدني وديمقراطي في العالم العربي. وكانت الحجّة الرئيسة التي تذرّع بها المتوجسون شرًا من الثورة المصرية انعكست بادئ ذي بدء في استنتاج إطلاقي، يفيد بأنه من ناحية منطقهم، في حال سقوط السلطة الحالية في القاهرة، فمن ستحلّ مكانها لن تكون سلطة ليبرالية وإنما سلطة إسلامية وربما إسلاموية. ولذلك ستكون هناك عواقب سلبية داخل الدولة. ومن شبه المؤكد أن يثير النظام الإسلامي صداماتٍ مع الغرب، ولا ريب في أنه سيفاقم الصراع مع إسرائيل. وتحتاج نزعات الاستعلاء إلى وقفة أخرى.

عن «مخالب التنّين الناعمة»

عبد اللطيف السعدون

ينقل لنا الباحث العراقي، طه جزّاع، في كتابه الجديد «الصين .. مخالب التنين الناعمة» واقعة طريفة رواها الرئيس الصيني، شي جين بينغ، في منتدى التعاون الصيني - العربي الذي انعقد في الكويت. يقول بينغ إنه يعرف شابا أردنيا اسمه مهند فتح مطعما للأطباق العربية في مقاطعة تشجيانغ الصينية، وأحرز نجاحا كبيرا، وتزوّج فتاة صينية، وهو بذلك لم ينجز بجهده حياة شخصية رائعة له فحسب، إنما جسد الاندماج الكامل بين حلم الصين الساعي وراء السعادة وحلم العرب الموازي له. وفي واقعة أخرى زار بينغ مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، وتحدث مع مضيفيه عن الصداقة بين الصينيين والعرب، وردّد مثلا صينيا: «الصديق العزيز هو الذي يتطلع إليه الآخرون قبل الزيارة، ويشتاقون إليه بعدها».

تعكس الواقعتان الرغبة الصينية في عودة الحياة إلى طريق الحرير، حيث كانت البواخر تنتقل بين موانئ الصين وبلاد العرب قبل ثلاثة آلاف سنة لنقل الحرير «الأجمل من الزهور والأدق من نسيج العنكبوت». وفي واقع الحال، مشروع طريق الحرير، كما يراه جزّاع، «عولمة صينية سبقت العولمة الأميركية بأكثر من ألفي عام، إذ تلاقحت عبره أفكار وثقافات، وتحاورت حضارات، وعبرت فلسفات، وامتزجت ملل ونحل وأديان». وإذا كانت عاصفة فيروس كورونا قد أضرّت بفكرة الطريق، إذ خرّبت جهودا على مدى سنوات طويلة، كانت الصين من خلالها تحلم بعودة الحياة إلى الطريق، لتكتمل العولمة الصينية في شكلها الجديد، فإن جزّاع لا يتوقف عن التبشير بأن هذه «العولمة» ستصبح في المستقبل بين طرفين، الصين من جهة، والعالم أجمع من جهة أخرى، ولن تبقى خارجها سوى أميركا التي زرعت بذورها الفكرية الأولى، وروّجت مفاهيمها، لكنها لم تحصد ثمارها، إذ تساقطت تلك الثمار، في النهاية، بين فكّي التنين الأحمر. وثمّة من يعتقد أن روسيا أيضا سوف تصبح على وفاق مع «العولمة» الجديدة، وستتعاون مع الصين، خصوصا بعد انهيار علاقاتها مع واشنطن، وربما ستطلق «العولمة» الجديدة إمكانية تحالف الدولتين على أسسٍ استراتيجية، ونذكّر هنا بإجابة الرئيس الروسي بوتين عن سؤال بشأن إمكانية إقامة تحالف مع الصين بقوله: «كل شيء ممكن».

وبحسب رؤية جزّاع، لم تضع أميركا، في السابق، أمام عيونها احتمال أن تنافسها الصين على قيادة العالم، فقد أنفقت تريليونات الدولارات على الحروب، وفي ظنها أن التنين الصيني منزوع المخالب، ومشغولٌ بصراعاته الداخلية، ومختبئ وراء سور الصين العظيم، فيما كانت الصين، إبّان ذلك، تستعد لهجمتها الناعمة على العالم، وتواصل خططها الاستثمارية والتنموية، وتؤسّس لمشاريع استراتيجية واعدة على نحو مذهل. وعندما دقت ساعة الصفر، أظهر التنين مخالبه وخرج من مخبئه، معتمدا كل السبل الناعمة في انفتاحه على العالم، وخصوصا على شعوب آسيا وأفريقيا التي يعتقد الصينيون أنهم الأقرب إليها من الآخرين. وكانت خطوة إعلان تأسيس «طريق حرير» جديد تحت شعار «حزام واحد طريق واحد»، وتنظيم قمة تروّج المشروع بمشاركة 150 بلدا بمثابة مفاجأة غير سارّة للأميركيين.

كل هذه المعطيات وغيرها دفعت جزّاع إلى أن يأخذنا في رحلةٍ افتراضيةٍ طويلة، يحيلنا فيها إلى كل ما يخطر في البال، وما لا يخطر عن الصين، تلك الأرض الشاسعة البعيدة، والعامرة بسكانها الكثيرين الذين اقترب عددهم من مليار ونصف المليار مع بداية هذا العام، وورد ذكرها في مأثوراتنا الشعبية أنها موطن علم ومعرفة، «اطلبوا العلم ولو في الصين». وهي، بوصف المؤلف، «مصنع العالم الذي يكسب القلوب والجيوب». وتقترب هذه الرحلة من أن تكون صورة مكبّرة لأطياف قوس قزح الصيني، موثّقة بالتواريخ والأرقام، يستطيع القارئ من خلالها أن يطّلع ليس على واقع الحال الماثل فحسب، وإنما أيضا على تاريخها وجغرافيتها وفلسفتها وسياساتها وعلاقاتها الخارجية ودورها في عالم اليوم، وتطلّعها إلى أن يكون هذا الدور أكثر اتساعا، باعتبارها تمثل قطبا عالميا تتصاعد إمكاناته في التأثير مع الزمن، وحبذا لو اطّلع صناع القرار في بلداننا على الكتاب، خصوصا أن قراءتهم له لن تأخذ كثيرا من وقتهم الثمين!

(كاتب عراقي)

ديكتاتورية الأوليغارشية الرقمية

علي أنوزلا

آخر ما كان يتوقعه الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، أن ينهي ولايته مطرودا وممنوعا، ففي الثامن من يناير/ كانون الثاني، قررت إدارتا تويتر وفيسبوك حجب حساباته، ومنعه من التدوين، بدعوى تأجيجه العنف والتحريض عليه، على خلفية اقتحام أنصاره مبنى الكونغرس، رمز الديمقراطية الأميركية. هذه القرارات غير المسبوقة، والتي لم يكن ترامب يتوقعها، أوجدت نقاشا ما زال يتفاعل بشأن حرية التعبير وحدودها ما بين المؤيدين لها ممن يعتبرون أن ترامب يتحمل جزءا من مسؤولية ما حصل، لأنه قام بالتأجيج والتحريض عبر تغريداته الحارقة، ومن يعتبرون حرية التعبير حقا مقدّسا لا يجب أن يترك لمديري وسائط التواصل الاجتماعي للتحكّم فيه، حسب أهوائهم ومصالحهم.

ثمّة من رأى في القرار رقابةً فظّة، وهناك من اعتبره سياسةً تحريريةً خاصةً بهذه المنصات. لكن الأخطر أنه كشف لنا عن أكبر تجلٍّ لفرض شركاتٍ عملاقةٍ باتت تتحكّم في المجال العام الافتراضي سياسة الأمر الواقع، بدون تفويضٍ أو وصايةٍ من أية سلطة قضائية أو سياسية. أول ردود الفعل القوية صدرت عن المستشارة الألمانية المنتهية ولايتها، أنجيلا ميركل، التي اعتبرت حرية التعبير حقا جوهريا لا يمكن التحكم فيه بقرار إداري صادر عن إدارة منصة رقمية. أما منظمة مراسلون بلا حدود فانتقدت ترك منصّات التواصل الاجتماعي تفرض شروطها ومعاييرها في مجال حرية التعبير بدون اللجوء إلى القضاء. ولا أعتقد أن الجدل سينتهي هنا بين مؤيد ومعارض لهذه الخطوة التي تعتبر سابقة، ليس لأنها استهدفت الرئيس السابق للقوة العالمية الأولى، ولكن لأنها تؤسس لديكتاتورية جديدة غير مرئية، لكنها يمكن أن تطاول كل الأصوات التي لا تخدم مصالحها، أو فقط لا تساير مزاج أصحاب هذه المنصّات الذين أصبحوا يفرضون شروطهم ومعاييرهم بشأن حرية التعبير في الفضاء العام الافتراضي. ما فعلته هذه المنصات قرارات فردية اتخذت بطريقة أحاديةٍ، لحسم نقاش فلسفي، شغل الفكر الإنساني منذ القدم حول الحق في حرية التعبير وحدودها. والمفارقة أن يأتي الحُكم من الشبكات الاجتماعية نفسها التي اتهمت، مرارا وتكرارا، بالتراخي في مراقبة ما ينشر عليها من تحريضٍ ودعواتٍ إلى العنف، بل ونقل حي لصوره من مجرمين وقتلة يروجون أعمالهم البشعة والمدانة من كل الشرائع والقوانين.

قرار منع ترامب من التواصل عبر الوسائط الاجتماعية الكبيرة أمر «خطير»، كما وصفه جاك دورسي، مؤسس «تويتر»، ليس لأن الأمر يتعلق بالرئيس السابق لأقوى دولة والذي تمت ممارسة الرقابة عليه، فهو لن يعدم الوسائل للتعبير عن رأيه، ولن تنقصه الإمكانات المادية لتوفير قنواتٍ إعلاميةٍ خاصة به للتواصل مع أنصاره. الأمر يتعلق بتحوّل مديري مواقع اجتماعية، همهم الأساسي الربح المادي، إلى قضاةٍ يصدرون أحكامهم القطعية في مسألة جوهرية، مثل حرية التعبير وحدودها، مستغلين الفراغ الكبير في وجود سلطة رقابة ديمقراطية مستقلة ونزيهة.

والسكوت عن مثل هذا القرار سيؤسس لسابقة تُعطي الأحقية لشبكات التواصل العملاقة، لتكون وصيةً على حريتنا، بل ولتقدّم لنا الدروس في مجال حرية الرأي والتعبير، وهي التي بنت ثروتها على استغلال الفراغ التشريعي العالمي في هذا المجال، وحوّلت الفضاء العام الافتراضي إلى أكبر سوق إعلانات بلا ضوابط ولا أخلاق. فلهذه المنصّات العملاقة مسؤولية كبيرة في انتشار خطابات الكراهية والعنف والتحريض، وقد حان الوقت للتحرّك، حتى لا تتحوّل مستقبلا إلى مُشرّع وقاض، في الوقت نفسه، تفرض شروطها ومعاييرها وأحكامها الخاصة في تقنينٍ واحدةٍ من أهم القيم الأساسية في حياة الإنسان، حرية الرأي والتعبير.

> إننا أمام ثورة نكوصية في مجال تشكيل الخطاب العام، وهذا أمرٌ خطيرٌ وجب الانتباه إليه حالاً

لقد تحوّل عمالقة التكنولوجيا الرقمية إلى أكبر تهديد على حرية الإنسان، بعد أن اقتحموا حياتنا الخاصة، وباتوا على إطلاع على كل تفاصيل حركاتنا وسكناتنا، يراقبوننا في كل خطوة ولحظة، وبدون إذن منا. فهل سيُسلم الإنسان، في النهاية، قرار حريته إلى ديكتاتورية أوليغارشية رقمية، كل ما يهم أصحابها جمع المال من دون مراعاة للأخلاق والقيم الكونية التي راكمها الإنسان منذ اهتدى إلى استعمال مَلَكة الفِكر والتَفكُّر؟

لقد نجح أباطرة التكنولوجيا الرقمية في تحويل الإنسان إلى رهينةٍ إذ يتلاعبون بمشاعره ويتحكّمون في حريته، ويوجهون قراراته، ويجنون من وراء ذلك المليارات، ولا يجب أن نفرح أو نحزن، لأنهم انتصروا في فرض رقابتهم على رئيس أقوى دولة. وإنما المهم أن لا نترك لهم الفرصة لفرض شروطهم وقواعدهم علينا، وأكثر من ذلك أن لا ندعهم يعيدون وضع قواعد جديدة للعبة الديمقراطية التي لولاها لما كان لهم وجود أصلا في حياتنا اليوم. نحن أمام تحدٍّ كبير تطرحه هذه المنصّات العملاقة، ويثير أسئلة مهمة حول دورها في تشكيل الوعي والخطاب السياسي للأفراد والجماعات. وبعيدا عن مسألة الرقابة التي تمارسها هذه المنصات يوميا على حسابات الملايين من روادها، وعلى الرغم مما لهذا النقاش من أهمية وراهنية، إلا أنه لا يجب أن يصرف انتباهنا عن القضية الحقيقية، فهذه المنصّات هي التي تختار لنا كل يوم ما يجب أن نفكّر فيه، وكيف ومتى ولماذا. إنها باتت تتدخل في تشكيل وعينا الإدراكي ولاوعينا، وفي التأثير على اتخاذ قراراتنا. إننا أمام ثورة نكوصية في مجال تشكيل الخطاب العام، وهذا أمرٌ خطيرٌ وجب الانتباه إليه حالا، والعمل مستقبلا على وضع حدٍّ لاحتكار هذه المنصات للفضاء العام الرقمي، وإخضاعها للمساءلة الديمقراطية، وإضفاء الطابع الديمقراطي على انتشار المعلومة والحق في الوصول إليها، وإلا فإن الأسوأ قادم لا محالة.

من أوجد ظاهرة ترامب هو هذا النظام البيئي للإعلام الفاسد الذي أنشأته هذه المواقع الاجتماعية، وعملت على تنميته وتشجيعه طوال السنوات الماضية. وترامب ليس أول ديماغوجي في العالم يستغل نقاط ضعف الأنظمة الديمقراطية، ولن يكون الأخير. وهذا النظام لن يختفي أو يَصلح بذهاب ترامب، وإنما بوضع حدٍّ لاستعباد الشركات الرقمية العملاقة مليارات البشر. وهذا التحدّي يفرض نفسه علينا جميعا، قبل أن نقع تحت رحمة الطغاة الرقميين الجدد.

(كاتب وإعلامي مغربي)

كاريكاتير عماد حجاج

كأنها آثار إيجابية للوباء؟

أحمد ماهر

كانت لكثيرين منذ عام توقعاتٌ بخصوص جائحة كورونا، فجائحات مماثلة وأوبئة كان لها دور كبير في تغيير العالم، وتعديل أنماط اقتصادية وأنساق دولية عديدة وقتها، مثل وباء الطاعون الأسود، على الرغم من كارثيته، إذ أدت وفاة تلك الأعداد من البشر والفلاحين والأيدي العاملة في بقاع عديدة في الكرة الأرضية إلى تغيراتٍ وأحداثٍ كثيرة أدّت إلى مزيد من الحريات الاقتصادية، وحرية التملك التي أدت بدورها إلى ظهور طبقات سياسية جديدة، كان لها دور كبير في عصور تالية. ولكن بعضهم أيضا كان يرى أنه لن تحدث تحولات عالمية جذرية أو نقاط فاصلة جديدة بسبب كورونا، ولكن على الأقل سيكون هناك اختلاف كبير في أنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية، وكذلك في السياسة والاقتصاد.

ولكن هزيمة الرئيس الأميركي السابق، ترامب، أعادت القول إن جائحة كورونا سيكون لها دور كبير في تغيير العالم، ربما إلى الأحسن، فعلى الرغم من خسارته الانتخابات، إلا أنه كان أقرب إلى الفوز، لولا أدائه السيئ خلال جائحة كورونا وتعاطيه معها، وهذا يفسّر تلك النسبة الكبيرة من التأييد التي لا يزال يحظى بها في المجتمع الأميركي، على الرغم من جنونه وعنصريته، وحماقته أحيانا، فمرشح الحزب الديمقراطي، جو بايدن، لم يكن بالقوة الكافية ليستطيع هزيمة ترامب، لولا تدخل كورونا وأداء ترامب المزري وسخريته من الجائحة، وقلل من خطورتها، ما جعل الولايات المتحدة هي الأكبر في عدد الإصابات والوفيات على مستوى العالم.

ترى كتابات أن ترشيح الديمقراطيين جو بايدن، على الرغم من ضعفه، كان أيضا بسبب توقع فوز ترامب بفترة رئاسية ثانية، كما جرى العرف في السياسة الأميركية مراتٍ، كما أن حسابات دوائر الحكم العربية كانت تعتمد على بقاء ترامب فترة ثانية، وربما ثالثة، كما كان ترامب يخطط، اعتمادا على حيلٍ كان ينوي تنفيذها، ولكن فوز بايدن ربما كان مفاجئا لأنظمة عربية عديدة حليفة لترامب. ولذلك يرى بعضهم أن لجائحة كورونا دوراً كبيراً في ذلك التغيير المفاجئ، وهبوط أسهم دونالد ترامب أمام منافسه الذي لم يكن على المستوى المطلوب من القوة.

بالطبع، لا يمكن تجاهل دور المؤسسات العميقة (establishments)، والتي ارتعبت كثيرا من أداء ترامب وشطحاته غير المدروسة، وإمكانية توريط الولايات المتحدة في عدة حروب، فهذا الرئيس لم تكن لديه مشكلة في استخدام أنصاره العنف من أجل مساندته، وليست لديه مشكلة في إحداث انقسام كبير في المجتمع الأميركي، بالإضافة إلى التقارير التي تحدثت عن نوايا لدى ترامب لاستخدام كل الحيل والأساليب، من أجل البقاء في السلطة أطول فترة ممكنة، مثلما يفعل حكام الأنظمة السلطوية، فذلك التمسك العلني بالسلطة، وذلك الأداء السلطوي، كرؤساء دول العالم الثالث وجمهوريات الموز، كان سيضرب النقطة الوحيدة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في قيادتها العالم، بأنها هي القائدة لدول العالم الحر والراعي الرسمي للديمقراطية في مواجهة الأنظمة الاستبدادية.

> لم يكن بايدن بالقوة الكافية ليستطيع هزيمة ترامب، لولا تدخل كورونا وأداء ترامب المزري وسخريته من الجائحة

المُلاحظ أنه كان نقطة جوهرية وضحت في حادث اقتحام أنصار ترامب الكونغرس، أن دولة المؤسسات الراسخة من الصعب أن تتحول إلى دولة حكم الفرد، وهذا هو الفرق بين مصطلح دولة المؤسسات الحقيقية ودولة الفرد التي تحاول الإيحاء بأنها دولة المؤسسات، ففي دولة المؤسسات الحقّة لا يستطيع الرئيس الانفراد بكل القرارات، بل هناك مؤسساتٌ تستطيع منعه أو تعديل القرار، ربما يكون هناك صراع وشد وجذب بين المؤسسات، ولكنّ هناك إطارا دستوريا وقانونيا لذلك الصراع، حتى يظل في الشكل السلمي، والذي يحافظ على استمرارية الدولة على الرغم من صراعات المؤسسات وتصادمها.

يرى أنصار السلطوية وحكم الفرد أن دولة المؤسسات أضعف بسبب إمكانية صراعات المؤسسات والسلطات، أو بسبب تعطل (وتأخر) القرارات الناتجة عن النقاشات والتجاذبات واختلاف الآراء، ولكن التجارب التاريخية أثبتت أن دولة المؤسسات والديمقراطيات الراسخة هي الأقوى، ففي دولة المؤسسات يجري انتقال السلطة بسهولة بعد انتهاء الفترة الرئاسية أو بعد وفاة رأس السلطة، قد تحدُث صراعاتٌ أو مواءماتٌ ما، لكن لا يحدث انهيار للدولة، عكس دولة الفرد التي قد تنشب فيها صراعاتٌ عميقةٌ بعد اختفاء رأس السلطة أو وفاته، ما قد يؤدّي، أحيانا، إلى فوضى أو حروب أهلية، كما أن السلطويات وتركز الحكم في يد فردٍ يجعل هذا الموقع هو محط صراعات، فقد تحدث انقلابات عسكرية أو اغتيالات، خصوصا في غياب وسيلة سلمية لتداول السلطة أو التغيير.

وفي دولة المؤسسات، تظل كل الأجهزة في تنفيذ المشروعات والمخططات طويلة المدى، حتى بعد انتهاء فترة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، لا يتذرّع فيها أنصار رأس السلطة بضرورة بقائه مدى الحياة، حتى ينتهي من تنفيذ كوبري (جسر) أو طريق أو مشاريع خدمية أو استثمارية، أما في دولة حكم الفرد تكون الذريعة دائما لاستمراره هي ضرورة أن يستكمل المشروعات التي بدأها، فالدولة والمؤسسات والأجهزة التنفيذية مدمجة في الفرد، والفرد هو الدولة والمؤسسات والأجهزة التنفيذية، يحاول إعلامه الإيحاء بأن رحيله أو تغييره سيدمّر الدولة.

ملاحظة أخرى على هامش تظاهرات أنصار ترامب، وتساؤلات أثارها ناشطون وإعلاميون أميركان، وهو كيف كان هذا التسامح في البداية مع اقتحام مبنى الكونغرس؟ وهل كان سيكون الحال بالمثل لو كان المتظاهرون من السود أو الأقليات؟ يرى بعضهم أنه كان هناك في الشرطة من سمح بذلك لهدفٍ ما، ولكن في الوقت نفسه أيضا حتى بعد التحقيقات التي تم فتحها بعد تأكد هزيمة ترامب لا نرى تلك الأحكام المجحفة والرغبة في الانتقام التي نراها في مجتمعاتنا في التعامل مع التظاهرات. فمن يتم محاسبته هو من قام بالتخريب والسرقة فعليا، وتكون العقوبات في إطار الغرامات، وربما يكون هناك احتجاز مؤقت لبعض قادة المتظاهرين اليمينيين عند التحريض على أعمال عنفٍ جديدة، ولكن لا نرى أو نسمع عن تلك الأحكام القاسية بالسجن سنوات طويلة، أو ذلك الحبس الاحتياطي المفتوح الذي نراه في مجتمعاتنا.

وبشأن حذف منصات التواصل الاجتماعي وموقعي تويتر وفيسبوك حساب الرئيس دونالد ترامب، أو إيقافه، بحجّة تحريضه على العنف، فإن أنصار اليمين في العالم وأنصار السلطوية في مجتمعاتنا يعتبرون ذلك دليلاً على مؤامرة الدولة الأميركية العميقة ضد ترامب، وأن الجميع في الولايات المتحدة وخارجها يتآمرون ضد ترامب، وإن كان هذا الأمر بالفعل أثار جدلا واسعا حتى داخل أوساط النشطاء، ليس من منطلق المؤامرة التي يتبنّاها أنصار اليمين والسلطويات، ولكن هذه المرة من زاوية هل يحق لمواقع التواصل الاستباق وإغلاق الحسابات عند اعتقاد أنه قد يستخدم في التحريض على عنف؟

وفي نهاية المطاف، يمكن القول إنه على الرغم من المآسي والسلبيات التي جلبها وباء كوفيد 19، وعلى الرغم من كل تلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه يمكن النظر إلى نصف الكوب الممتلئ وبعض الآثار الإيجابية، وأهمها خسارة ترامب الانتخابات الأميركية، وكل ما يمكن أن ينتج عن ذلك.

(ناشط مصري)

يحملون رقم 400 ألف، عدد الذين قتلهم كورونا، أمام برج ترامب (إريك مكغريغور/Getty)

في التعليم... الفقر ليس حنوناً

عطاف الروضان

لم يخطر ببال خبراء التعليم في الأردن أن شكواهم المتكرّرة قبل 2020 (أو قبل وباء كورونا بشكل أدق) من ابتلاء التعليم في الأردن بإشكالات حكومية وتشريعية ومجتمعية عديدة ستتحول من نقاش نخبوي متخصص إلى حديث يومي في غرف المعيشة في كل بيت.

على مدار سنوات، حولت السياسات التعليمية في الأردن (وربما في دول عربية عديدة) التعليم من حق طبيعي تكفله الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية إلى امتياز طبقي يتحكّم فيه مدى ثراء الأسر أو مدى رغبتها بأن تظهر كذلك، في مجتمعاتٍ استوطنها الفقر، وتُركت منفردةً فريسةً للرأسمالية الجديدة المتوحشة، حتى إن الحكومات نفسها أحيانا لا تفصح عن نسبه الحقيقة. وارتفعت أصواتٌ بمرارةٍ أنه ما الجدوى من مبادرات «مزركشة» متخصّصة بالتعليم، والمناهج قاصرة عن منح الطلبة معلومة جديدة مواكبة للزمن الذي يعيشه، والمعلم بين سندان ضعف التأهيل (والتدريب) وتدني المدخول بشكل مبالغ فيه.

لا أنسى حديثي مع معلمة في إحدى المدارس الخاصة ذات المستوى العالي جدا (المدارس الخاصة مصنفة بشكل طبقي في الأردن) وهي تشكو بخجل «في نهاية اليوم الدراسي، أعطي دروسا لتلاميذ يرتدون في يومهم العادي أحذية وملابس تكلفتها تساوي راتبي شهرا». وخسرت طالبة في المرحلة المتوسطة علامة في امتحان، لأنها صحّحت معلومةً لمدرّسة طلبت جوابا حرفيا لسؤال، لم تقدّمه تلك الطالبة، لأن تعديلا تشريعيا طرأ على موضوع السؤال، وصودف أن الطالبة تستقي معلوماتها بشكل محدَث من قنوات مختلفة بعكس معلمتها. ولامست مسامعنا وحرّكت شجوننا عبارات اعتصامات ووقفات احتجاجية وحوارات على صفحات التواصل المجتمعي، تصب في أن التعليم في الأردن أصبح «برجوازيا»، أي إن من يملك يستطع تعليم أولاده بشكل محترم ونوعي في مدارس خاصة، ومن لا يملك يلحقهم بالمدارس الحكومية، وهو يعلم أنهم لن يحظوا بفرصة مناسبة في التعليم، وبالتالي قد لا يحرزون فرص عمل في المستقبل.

أصبح الحديث اليوم مختلفا جدا، وأخذ منحنىً أكثر خطورة، لأننا بتنا نشهد زيادة في تعميق الهوة بين الأسر، خصوصا في تداعيات وباء كورونا غير الصحية، وأبرزها في مجال التعليم؛ فالعائلات المقتدرة باتت أقدر على التكيف مع الظروف الصعبة في ظل الوباء، وخصوصا في نوعية التعليم وفرص الوصول إليه، فأدوات التعليم عن بعد (الأجهزة الذكية بأنواعها، الربط بالشبكة العنكبوتية، عدد العائلة القليل نسبيا وحصول الأبناء على فرص حياة أفضل ... إلخ)، متاحة، والخيارات متعدّدة، ولديهم ميزة اختيار الأفضل والأحدث والأسرع، بعكس الأسر الفقيرة، أو حتى المتوسطة، التي تراجعت دخولها بشكل مخيف، بسبب الوباء وتداعياته الإقتصادية.

كما أن تسرّب الطلاب إلكترونيا تجاوز بشكل لافت نسب التسرّب من المدارس التي كنا نعاني منها في السابق. وقد التقيت مع طفل في المرحلة الأساسية يحمل هاتفا ذكيا مشبوكا عبر الإنترنت على المنصة الحكومية، ولكنه عمليا يعمل بنقل البضائع في سوق وسط البلد لمساعدة أسرته التي فقد معيلها وظيفته بسبب كورونا، وقال ببراءة «المعلم شايف إني موجود بكفي ... لازم أساعد عيلتي»، وأمثاله الآلاف في البوادي والمخيمات والأطراف، فالفقر ليس حنونا، ولا يراعي حقا أو حاجة!

غالبية ناشطات الحملة التي تطالب بالتعليم وجاهيا في المدارس هن أمهاتٌ عاملاتٌ تضرّرت أعمالهن بشكل كبير، لأن «التدريس» مهمة الأم في العائلة الأردنية، وليست مسؤولية عائلية في المجمل. وما كنا نشكو منه في السابق من تراجع مشاركة المرأة الاقتصادية زادته كورونا بلة، فالأم التي لم تفقد وظيفتها جبرا فقدتها طوعا بسبب عدم قدرتها على التوفيق بين البقاء في العمل والبقاء مع أطفالها خلف الشاشات لتلقّي التعليم.

> تسرّب الطلاب إلكترونياً تجاوز بشكل لافت نسب التسرّب من المدارس

صحيحٌ أن العائلات الأردنية تنفست الصعداء، بعد قرار عودة المدارس وجاهيا إلى بعض الصفوف، وبشكل تدريجي، ولكن الحذر والشك ما زالا مسيطرين على الأحاديث، خصوصا في ظل التصريحات لمنظمة الصحة العالمية إن «الوباء في عامه الثاني أشد وطأة» من جهة، ومن جهة أخرى تجربة سابقة مع الحكومة الأردنية التي سمحت بالعودة إلى المدارس في الشهر الأول من الفصل الدراسي المنصرم، واضطر الأهالي لدفع أقساط المدارس كاملة لحجز مقاعد لأبنائهم، ثم أُلزم الجميع بالتعليم عن بعد. ونقلت عائلات عديدة أبناءها من مدارس خاصة إلى أخرى حكومية، وعائلات أخرى تكبّدت قروضا لضمان استمرار تعليم أبنائها، وعائلات أخرى كفرت بالتعليم وأهملت تعليم أولادها، بل ودفعت بهم إلى سوق عمالة الأطفال قليل الأجر وبالغ الخطورة والانتهاكات. وهذا ما يزيد تحدّي نوعية التعليم في الأردن وتراجع جودته، ويعمّق القلق والحزن بتراجع مطالبات تحسين نوعية التعليم للأطفال في كل مكان، من دون اعتبار لدين أو عرق أو مستوى اجتماعي، وباتت اليوم ترفا في ظل المطالبة بضمان التزام الأطفال في مدارسهم.

(كاتبة أردنية)

حمّامات إيفانكا وجاريد

أرنست خوري

مَن تقتصر مشكلته مع دونالد ترامب وصحبه على الجانب السياسي الصرف، يكون فهمه للدنيا وما فيها منقوصا. فمَن لم يقشعرّ بدنه طيلة السنوات الماضية من كل ما هو «شخصي» في الرجل، من قلة أخلاقه، ومن طريقة كلامه وعجرفته وغروره وخبثه الذي لا يجهد في إخفائه، وانعدام احترامه البشر، وتباهيه بجهله، يكون قد فاته فهم الأهم عن «ظاهرة» هذه العائلة طوال أربع سنوات من الكابوس. الفهم القاصر يطاول أيضاً مَن لم يرَ في الصهر، جاريد كوشنير، صورة الولد الذي دُلّع حتى فسد، أو أصبح «منزوعاً» بلهجة أهل بلاد الشام. شاب قال له أهله الأثرياء ذات يوم إنه عبقري زمانه، فصدّق وهندس حياته على هذا الأساس. أما الابنة إيفانكا، فصارت معروفة المعلومات حول عظمة هواياتها الفكرية، بين حقائب اليد والأزياء والفساتين والأحذية. الشخصي هنا يستحيل فصله عن السياسي. فللأخلاق، بمعناها الإنساني الواسع لا الديني الضيق، حيّز واسع في الممارسة العامة. هذا أكيد ولا تفعل قصة الحمّامات الستة لمنزل إيفانكا وزوجها جاريد سوى الإيغال في تأكيده. القصة كشفتها صحيفة «واشنطن بوست» قبل أيام. هي لا تعني هُواة القضايا الكبرى، ذلك أن لا سياسة فيها. هي عن قلة تربية وتهذيب واحترام، واحتقار للناس الأدنى رتبة في التصنيف الاجتماعي، بطلاها جاريد وإيفانكا. مساحة القصة الصحافية ألفا كلمة تقريباً. ساحتها منطقة كالوراما، أرقى أحياء العاصمة واشنطن، لجهة شمالها الغربي. هناك يقطن الثنائي منذ 2017 في منزل مساحته 500 متر مربع تقريباً، إلى جوار مئات «النجوم» من رؤساء ووزراء سابقين ومقار أبرز السفارات الأجنبية وكبار أثرياء أميركا والعالم، منهم جيف بيزوس، مالك الصحيفة التي نشرت التحقيق الاستقصائي.

في منزل الثنائي كوشنير، 6 حمامات، استخدامها محظور على المرافقين الأمنيين الكثر للشاب وزوجته وأولادهما الثلاثة، ممن يحرسونهم على مدار الساعة. أزمة محرجة لم تنفع الحلول الترقيعية معها. ظل الحراس يستخدمون أحد حمامات منزل باراك أوباما القريب جداً من بيت كوشنير، وحماماً في منزل نائب الرئيس مايك بنس (البعيد حوالي 1,6 كيلومترات) وأحياناً يلجأون إلى أحد المطاعم المجاورة، حتى أنه تم جلب حمام متنقل لهم لم يطل وجوده لأن سكان الحي المخملي أزعجهم منظره في وسط جنّتهم. ظلت الإهانة اليومية على هذا الحال إلى أن استأجرت الحكومة شقة صغيرة للحراس قريبة من منزل آل كوشنير، في مقابل 3 آلاف دولار شهرياً، فقط لكي يتمكنوا من الاستحمام وقضاء حاجتهم. ومنذ سبتمبر/أيلول 2017 حتى سبتمبر المقبل (2021)، موعد انتهاء عقد الإيجار، سيكون المكلفون بالضرائب في أميركا قد دفعوا 144 ألف دولار، فقط كي لا يتعكّر خاطر السيدة والسيد وأحد حماماتهم الستة. والحكومة الأميركية معتادة على تكاليف من هذا النوع، فهي دفعت للفنادق التي يملكها أبناء ترامب بالإنابة عن والدهم (إيفانكا وإريك ودونالد جونيور)، 238 ألف دولار على الأقل بدل إقامة حراسهم في فنادق تابعة لـ«شركة ترامب» خلال زيارات قاموا بها لوالدهم خارج البيت الأبيض، بحسب ما كشفته «واشنطن بوست» أيضاً في أكتوبر/تشرين الأول الماضي. انتهت حكاية دورة المياه، وقصة إقامة الثنائي في واشنطن مرشحة للانتهاء قريباً، وقد اشتريا قطعة أرض بقيمة 30 مليون دولار أخيراً في إحدى جزر فلوريدا التي ستكون مقرّ إقامة ترامب الأب والعشيرة على ما يبدو.

القصة لا تنتمي إلى قاموس النميمة الصحافية. هي سياسية جداً في إتاحة فهم (متأخر) للتركيبة النفسية الأخلاقية لرجل مثل جاريد كوشنير، كلّف نفسه وكُلف بأخطر قضايا العالم وأكثرها تعقيداً وحاجة لمؤهلات إنسانية وأخلاقية. فهم نفسي سياسي متأخر لسيدة ظنت أن وظيفة مستشارة لرئيس أقوى بلد في العالم هي حفلة علاقات عامة تسرق فيها إعجاب أصحاب قرار، فينال والدها ـ رئيسها العقود والتوقيعات. انتهى وقع كابوس العائلة على العالم، لكنه لن ينتهي بالنسبة للحراس والمرافقين. يمكن لجاريد وإيفانكا أن يستأنفا أعمالهما التجارية من فلوريدا، بسلام، كأقوى ثنائي «منزوع» في العالم.

كيف غيّر ترامب السياسة؟

مروان قبلان

تنتهي عند منتصف اليوم (الأربعاء) بتوقيت العاصمة الأميركية واشنطن فترة حكم الرئيس دونالد ترامب، وتبدأ مرحلة جديدة ستحاول خلالها إدارة بايدن لملمة الجراح داخلياً، والعودة بالسياسة الخارجية الأميركية إلى القيم والمواقف التقليدية التي ميّزتها منذ الحرب العالمية الثانية. لن تكون المهمة سهلة، فحجم التغييرات التي أحدثها ترامب عميقة، وبعض آثارها على الأرجح باقية، وستبقى أيضاً «ظاهرة ترامب» تتغذّى على الأسباب التي أنتجتها، وسوف يزداد الاهتمام بدراستها أيضاً. لقد مثّل فوز ترامب عام 2016 مفاجأة لكثيرين، نتيجة الفشل في رصد التغييرات العميقة التي طاولت المجتمع الأميركي في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتحوّلات الاقتصادية والتكنولوجية الكبرى التي عجزت فئات واسعة من الطبقة الأميركية الوسطى (الطبقة العاملة البيضاء خصوصاً) عن مواكبتها، فوجدت نفسها تنحدر في السلم الاجتماعي الاقتصادي حتى بلغت قاعه. امتزج لدى هؤلاء الغضب من عجز مؤسساتهم المنتخبة عن تلبية تطلعاتهم، و«خيانة» النخب الحاكمة التي انشغلت بمصالحها الخاصة عنهم، بالخوف من المستقبل، والقلق من تنامي نفوذ الأقليات والملوّنين، والذي بلغ الذروة بوصول أول رجل غير أبيض إلى سدة الرئاسة (باراك أوباما). بالنسبة لهؤلاء، لم تعد تلك «أميركا» التي يعرفون، أرادوا استردادها، فوجدوا في ترامب الذي استغل مظالمهم، وعرف كيف يخاطبهم، ممثلاً عنهم، فحملوه إلى السلطة.

استمرار تأثير ترامب لن يبقى، على الأرجح، مرتبطاً بالواقع المتغيّر للسياسة الأميركية، وتطلع جمهوره إلى عودته باعتباره «المخلص»، لقد باتت «ظاهرة ترامب»، أو ما أصبح يُعرف اليوم في الأدبيات السياسية «بالترامبية»، على غرار «الستالينية» و«الريغانية» و«التاتشرية»، للدلالة على عمق الأثر الذي أحدثته، تمثل منذ انتخابات 2016 مادة دسمة للبحث والدراسة. وقد عصفت هذه الظاهرة بمفردات العلوم السياسة في الولايات المتحدة والعالم، كما عصف ترامب بالواقع السياسي الذي تتناوله، فأخذ أساتذة المعاهد والجامعات يعيدون بناء مناهجهم لمواكبتها. لقد قلب ترامب كل المسلّمات السائدة أكاديمياً عن الولايات المتحدة في الحكم والسياسة والانتخابات والعلاقة بين المؤسسات وفروع السلطة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وتوازناتها، وعن صلاحيات الرئيس والعلاقة مع الجيش ووسائل الإعلام (التقليدية والحديثة)، وعما يستطيع الكونغرس فعله وما لا يستطيع، وعن الدستور والتقاليد، وعن كفاية القوانين والقواعد التي تحكم شطحاتٍ، مثل التي قام بها ترامب، وعن استطلاعات الرأي وقيمتها، وعن عوامل انهيار الأمم، وعن معنى أن تصبح معركة أميركا الكبرى داخلها.

عقوداً عديدة، ولأسباب مرتبطة بأن الولايات المتحدة القطب الأعظم في النظام الدولي والأكثر تأثيراً في بنيته وتفاعلاته، استأثرت السياسة الخارجية الأميركية باهتمام الباحثين والدارسين. ترامب دفع الأمور بالاتجاه المعاكس، إذ ينكبّ أكثر الباحثين وطلبة العلوم السياسية اليوم على دراسة أميركا من الداخل. لا شك في أن كل إدارة أميركية وكل رئيس أميركي ترك بصمة وأثراً في دراسة العلوم السياسية، تبعاً للقضايا التي استأثرت باهتمام إدارته. فمثلاً سيطرت في فترة كلينتون الدراسات المتصلة بقضايا القوة الناعمة والاقتصاد، وفي عهد بوش الابن انتقل التركيز إلى قضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية، وفي عهد أوباما برزت الدراسات المتصلة بالعرق والإثنية والسياسات العامة، لكن القضايا الإشكالية التي واكبت رئاسة ترامب كالقومية، والسلطوية، والشعبوية وأدواتها (منصات التواصل الاجتماعي) لن يكون تأثيرها على الأرجح مرحلياً أو عابراً، فترامب لم يغير 230 عاماً من التقاليد السياسية الأميركية فقط، بل غيّر طريقة فهمها وتناولها بما في ذلك أكاديمياً.. وما قيمة العلوم الاجتماعية إذاً، إذا لم تواكب الواقع وتحاول فهمه والتأثير به؟

إغلاق السماوات... وماذا بعد؟

علي العبدالله

لم يكن قرار الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية الانسحاب من اتفاقية السماوات المفتوحة عاديا، فالانسحاب دليل قاطع على بلوغ العلاقة بين الطرفين مرحلة عالية من الشك وانعدام الثقة، فالاتفاقية التي وُقّعت عام 1992، ودخلت حيز التنفيذ عام 2002، وقعتها 34 دولة، وتضمنت السماح للدول الموقعة عليها بإرسال طائرات غير مسلحة إلى أجواء كل منها للاستطلاع ومراقبة جيوش بعضها بعضا، وجمع معلومات عن أنشطتها الميدانية، وما تشهده من تغيرات على تسليحها وانتشارها للتأكد من التزامها بالمعاهدات والاتفاقات العسكرية التقليدية والنووية. وهدفت إلى تعزيز الثقة والتفاهم المتبادل في ما بينها تكريسا للأمن والاستقرار الاستراتيجي على مستوى العالم.

جاء الانسحاب من الاتفاقية المذكورة بعد انسحاب الدولتين من معاهدتين نوويتين، كانتا قد كرّستا تقليصا كبيرا في عدد الرؤوس النووية لديهما، ووفرتا مناخا إيجابيا أدّى إلى وقفٍ لسباق التسلح النووي .. معاهدة الحدّ من الأسلحة النووية متوسطة المدى، ووقعت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في 8 ديسمبر/ كانون الأول 1987، وحظر بموجبها إنتاج أو نشر صواريخ نووية مداها بين 500 و5000 كيلومتر، الروسية منها تطاول معظم المدن الأوروبية. ومعاهدة ستارت الجديدة: معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وتقليصها، وقّعت في إبريل/ نيسان عام 2010، ودخلت حيز التنفيذ يوم 2011/2/5، مدتها عشر سنوات قابلة للتمديد. وقضت بتقليص عدد الرؤوس النووية لدى كل من الولايات المتحدة وروسيا إلى 1550 رأسا، والصواريخ البالستية العابرة للقارات، والصواريخ البالستية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة إلى 700 صاروخ، وعدد منصّات الإطلاق والقاذفات الثقيلة إلى 800 منصة، وذلك خلال سبع سنوات من دخول المعاهدة حيّز التنفيذ، وقد جاء الانسحاب من المعاهدتين على خلفية اتهاماتٍ متبادلةٍ بخرق الأولى وعدم الاتفاق على تمديد الثانية.

انسحبت الولايات المتحدة من المعاهدة الأولى يوم 2019/2/14، تلتها روسيا يوم 2019/8/2، بينما انتهت المعاهدة الثانية بعد فشل الاتفاق على تمديدها أو الاتفاق على بديل لها. وأثار هذا هواجس ومخاوف كبيرة في ضوء تعهد الكرملين بـ«إعادة التوازن» مع واشنطن، ودفع محللين إلى توقّع أن تبادر روسيا بعد الانسحاب إلى نشر صواريخ «جي إل سي أم» المتوسطة المدى وصواريخ «آر إس - 26»، لموازنة تفوق حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالقوة التقليدية على المسرح الأوروبي، فروسيا تخشى، نظراً إلى وضع قواتها التقليدية المهلهل، من أن تُمنى بهزيمةٍ سريعةٍ في أي حربٍ تقليديةٍ معه، ما سيدفعها إلى التصعيد ونشر قنابل نووية، متدنية القوة في البدء، كجزء من استخدام السلاح النووي على نطاق محدود. وقد أصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يوم 2020/6/2، مرسوماً حول أسس سياسة الدولة في مجال الردع النووي، وسّع فيه نطاق اللجوء للأسلحة النووية، محدّدا قائمة واسعة لأعمال «العدو المحتمل» التي قد تقتضي ردعاً نووياً، ومن بينها نشر مجموعاتٍ تضم وسائل نقل السلاح النووي بالقرب من الحدود البرية والبحرية لروسيا وحلفائها، ونشر وسائل للدفاع الجوي، وصواريخ مجنحة وبالستية متوسطة وقصيرة المدى، وأسلحة غير نووية عالية الدقة وفائقة السرعة، ونشر الدرع الصاروخية والنظم الضاربة في الفضاء، ونشر أسلحة نووية ووسائل نقلها في الدول غير النووية، وغيرها من الحالات، وحدّد حالتين أساسيتين لاستخدام السلاح النووي، وهما «الرد على استخدام سلاح نووي وغيره من أنواع أسلحة الدمار الشامل ضدها و/أو ضد حلفائها»، و«العدوان ضد روسيا باستخدام السلاح العادي في حال شكل تهديداً لوجود الدولة».

بدأ السجال الأميركي الروسي وتبادل الاتهامات حول مدى توازن معاهدة الحدّ من الأسلحة النووية متوسطة المدى والالتزام بمقتضاها، كانت موسكو قد أبدت تبرّمها وانزعاجها منها، إذ تراها تميل لصالح الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وتغلّب كفتهما في القواعد الصاروخية البحرية والجوية، في وقتٍ تقيّد يدي موسكو في إنتاج ونشر صواريخ كروز، كما قادت، وفق موسكو، إلى تطويقها بعشرات الدول المجاورة، الصين تحديدا، التي تنشر صواريخ بالستية متوسطة المدى وعابرة للقارّات وصواريخ أرض - جو تهدد أراضيها، وكانت قد هددت عام 2007، عبر رئيسها فلاديمير بوتين ووزير دفاعه السابق سيرغي إيفانوف، بالانسحاب منها «ما لم يشمل حظر الصواريخ المتوسطة المدى دولاً أخرى». وعملت، منذ العام 2008، على تقويضها بتطوير صاروخين، إس إس سي - 8 و9 أم 729، يتجاوزان قيود «المعاهدة» وضوابطها؛ ورفضت التفاوض حول انتهاكاتها لها مع إدارة أوباما في 2014، وأسست عام 2015 «القوات الجوية الفضائية»، وأرسلت في يوليو/ تموز 2015 أسطولا بحريا ضخما، شمل كاسحة جليد نووية، باتجاه القطب الشمالي، لتعزيز وجودها العسكري؛ والإعلان عن الهدف من ذلك: «فتح الطريق أمام البواخر والسفن التجارية والعسكرية الروسية، للوصول غير المقيد نحو المحيطيْن، الأطلسي والهادئ، ولتأمين وصول البلاد إلى موارد الطاقة في المنطقة القطبية الشمالية»؛ ناهيك عن استخدامه ممرًا تجاريا مع دول شمال أوروبا والأميركيتين، وطالبت بالسيطرة على مليون كيلومتر مربّع من أرض القطب الشمالي، وأعلنت عن إنتاجها الجديد من الأسلحة التقليدية والنووية والصواريخ المجنحة (صاروخ ثقيل جديد من طراز «سارمات» مداه مفتوح، وصاروخ كروز يعمل على الطاقة النووية، وصاروخ

> ينطوي الموقف المتوتر بين أميركا وروسيا على مخاطر كبيرة، لعل أولها انخراطهما في سباق تسلح محموم
>
> أصدر بوتين مرسوماً حول أسس سياسة الدولة في مجال الردع النووي، وسّع فيه نطاق اللجوء للأسلحة النووية

من طراز «الخنجر» الأسرع من الصوت، الذي يطير بسرعة عشرة أضعاف سرعة الصوت على مدى أكثر من ألفي كيلومتر، ويستطيع المناورة في جميع مراحل الرحلة، وصاروخ كروز من طراز «أفانغارد»، أسرع من الصوت يطير محاطا بشرنقة من البلازما). ودعت إلى نظام دولي جديد بدل النظام الحالي الذي تعتبره نظاما غربيا، الذي تجاوزته الظروف، وفق دعوة وزير الخارجية سيرغي لافروف، في مؤتمر الأمن في ميونخ يوم 2017/2/18. وهذا كله على أمل إقناع الولايات المتحدة بالدخول في مفاوضاتٍ حول تقييد نشر الدرع الصاروخية الأميركية في أوروبا وتمديد «ستارت» الجديدة من دون شروط، حيث اشترطت واشنطن للموافقة على التمديد انضمام الصين إليها.

لم تكتف الولايات المتحدة بعدم الاستجابة للمناورة الروسية، بل وصعّدت موقفها في استراتيجية الأمن القومي الأميركي 2015 باعتبار روسيا، مع الصين، عدوة للولايات المتحدة، وفي رفع مستوى المخاطر بالإعلان عن استراتيجية نووية جديدة عام 2018، تهدف إلى تطوير رؤوسٍ نووية ذات طاقة منخفضة، وبينت في الوثيقة أن الاستراتيجية والقدرات النووية الراهنة غير كافية لردع روسيا عن القيام بأمرين: شن ضربات نووية محدودة، للضغط على حلف شمال الأطلسي في إطار نزاع تقليدي يتفاقم، واستخدام الأسلحة النووية المنخفضة القوة بشكل أوسع، لتحقيق انتصار على القوات التقليدية للحلف، إذا فشلت التهديدات.

ينطوي الموقف المتوتر بين الدولتين على مخاطر كبيرة، لعل أولها انخراطهما في سباق تسلح محموم، بما في ذلك السعي إلى عسكرة الفضاء، وثانيها إطلاق سباق تسلح نووي على مستوى العالم، حيث لا تزال دول نووية تنظر بعدم رضا إلى امتلاك الولايات المتحدة وروسيا 90% من القدرة النووية، لدى واشنطن 5800 رأس نووي ولدى موسكو 6375 رأساً ولدى بكين 320 ولدى باريس 290 ولدى لندن 2015، بحسب معهد «سيبري» السويدي، ودول أخرى تسعى إلى دخول النادي النووي لتأمين رادع وازن، وثالثها ارتماء روسيا في حضن الصين، في ضوء تمسّكها بعدم التراجع أمام الولايات المتحدة وضعف قدرتها المالية للصرف على برامج تسليح باهظة التكاليف. من دون أن نغفل احتمال الانزلاق نحو مواجهةٍ نوويةٍ لما للأسلحة النووية المنخفضة القوة من إغراء الاستخدام لتحقيق نصر سريع وشامل في أي مواجهة.

(كاتب سوري)

تونس بين عَقدين

أنور الجمعاوي

قبل عشر سنوات، بلغت حالة الانسداد السياسي، والبؤس الاقتصادي، والقمع السلطوي الموجّه ضدّ المدنيين عموما، والمعارضين للنظام الحاكم خصوصا، أوجها في تونس. ودفع ذلك النّاس إلى النزول إلى الشوارع، والتظاهر بكثافة وبطريقة سلميّة منظّمة ضدّ الديكتاتور زين العابدين بن علي وأسرته وأعوانه وأركان الدولة البوليسية الداعمة له، ورفع المتظاهرون شعاراتٍ احتجاجية دالّة، من قبيل «ارحل»، «الشعب يريد إسقاط النظام»، «شُغل، حرّية، كرامة وطنية». وهي شعاراتٌ أخبرت بأنّ جمهور المحتجّين لا يروم تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين فحسب، بل يروم أيضا تغيير هيئة النظام الشمولي/ الأحادي، وبناء دولة تحترم حقوق الإنسان. وأدّى الضغط الشعبي العارم إلى خلع الرئيس المستبدّ وهروبه هو وأفراد أسرته من البلاد. ودفع كثيرون على امتداد عقود (شهداء، سجناء رأي، جرْحى، مختفون قسريا، منفيون اضطراريا) أعمارهم وحياتهم في سبيل بلوغ تلك اللحظة التاريخية.

وبعد عَقد من اندلاع الثورة (17ديسمبر/ كانون الأول 2010 - 14يناير/ كانون الثاني 2011)، يتبيّن الدارس أنّ تونس حقّقت، ولو نسبيًا، مكاسب معتبرة على الصعيدين، السياسي والحقوقي. لكنها لم تنجح بعد في تحويل الثورة إلى ثروة، وتحقيق انتقال اقتصادي/ تنموي شامل وناجع.

من الناحية السياسية، شهدت تونس في العقد المنقضي نقلة نوعية من الأحادية إلى التعدّدية، فقد حكم البلاد على امتداد 54 سنة قبل الثورة رئيسان فحسب، أعني الراحل الحبيب بورقيبة (31 سنة) والمخلوع زين العابدين بن علي (23 سنة)، واستفرد كلّ منهما بسيادة البلاد، وبسط نفوذه على مفاصل الدولة، وجعل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية تحت إمرته، وأقصى معارضيه السياسيين الفاعلين بشكل أو بآخر، ووزّعهم بين السجون والمقاصل والمنافي، واكتفى في أحسن الأحوال بصناعة معارضة ديكورية موالية له، وذلك للتخفّف من ضغط المنظّمات الحقوقية الدولية، ولاسترضاء القوى العظمى والجهات المُقرضة والمانحة. وكان يجري التمديد للرئيس بصفة آلية، وتحوير (تعديل) الدستور على مقاسه ووفق رغباته. وساهمت الحملات الإعلامية التضليلية والقبضة البوليسية الحديدية في تشكيل صورة للرئيس جعلته في مقام المقدّس الذي يتعالى عن النّاس، ولا يحتمل النقد والمساءلة، ويجمع المال ويمنع محاسبته، ويهدر الدراهم الكثيرة من خزينة الشعب المقموع في تشييد القصور والاحتفال بعيد ميلاده، وفي إثراء أقاربه ومدّاحيه من دون رقيب عليه.

أمّا بعد الثورة فحكم البلاد خلال عشر سنوات خمسة رؤساء تولّوا الحكم بطريقةٍ دستوريةٍ نزيهة، وانتخب التونسيون في مناسبتين رئيسهم بشكل مباشر سنتي 2014 (الباجي قايد السبسي) و2019 (قيس سعيّد)، وذلك في كنف الشفافية وحرّية الاختيار، بحسب شهادة منظّمات رقابية محلّية ودولية موثوقة. وغدا الرئيس مواطنا مكلّفا بمهامّ معلومة، وله صلاحيات محدودة بموجب الدستور، وهو موضوع نقدٍ وتندّرٍ ومراقبة، وتجوز مقاضاته. وهو إلى ذلك شخصية قيادية، قريبة إلى حدّ ما من النّاس ومنفتحة على مشاغلهم، ولا يحقّ لأيّ رئيس أن يحكم البلاد أكثر من دورتين، تدوم كلّ منهما أربع سنوات. وبذلك قطعت تونس بعد الثورة مع صورة الرئيس المستبدّ، الأبدي، المتعالي، مطلق الصلاحيات.

وعلى صعيد متّصل، خرج التونسيون بعد الثورة من سطوة الحزب الواحد (الحزب الاشتراكي الدستوري/ التجمّع الدستوري الديمقراطي) الذي هيمن عقودا على الفضاء العامّ، وزوّر الانتخابات التشريعية مرارا، وساهم في تصحير الحياة السياسية والتضييق على المعارضين، وتحوّل على التدريج إلى مليشيا ذات غطاء حزبي، مهمّتها الأساسية تعقّب خصوم الزمرة الحاكمة، وتحشيد النّاس لمباركة النظام الشمولي الفرداني. ومع حلّ الحزب الكلياني المذكور، تعدّدت الأحزاب في تونس طوال العقد المنقضي، وبلغت زهاء مائتين ويزيد، وتنافست في استقطاب الأنصار في كنف الحرّية والسلمية. وخاض عدد معتبر منها غمار الاستحقاقات الانتخابية بعد الثورة، وتوجّه مواطنون تونسيون في مناسبات مختلفة إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثّليهم في المجالس النيابية (2011، 2014، 2019) والمجالس البلدية (2018) وفي قصر الرئاسة بقرطاج (2014، 2019) وساهم ذلك في تعزيز الديمقراطية التشاركية في السياق التونسي. ومن المفيد الإشارة إلى أنّ جلّ العمليات الانتخابية أدّت إلى ظهور وجوه جديدة وقوى حزبيّة متنوّعة في البرلمان وفي القصر الرئاسي، ودلّ ذلك على ديناميكية المشهد السياسي في تونس، وعلى نزاهة العمليّة الانتخابية إلى حدّ كبير بعد الثورة. كما تعاقبت على حكم البلاد في الفترة الانتقالية تسع حكومات على الأقلّ، وتراوحت بين ائتلافية وتكنوقراط، وذلك بناء على نتائج صندوق الاقتراع حينا، واستجابة لإكراهات الوضع الاقتصادي حينا آخر. ونجح التونسيون في تأمين تداول سلمي على السلطة في مراحل مختلفة، واحتكموا غالبا إلى الحوار في فضّ نزاعاتهم، وحلّ خلافاتهم (تجربة الحوار الوطني 2013 مثالا) وفي بلورة دستور تقدّمي/ توافقي سنة 2014، ضمن الحرّيات والمساواة والفصل بين السلطات.

ومع أهمّية ما تحقّق من مكاسب على الصعيد السياسي، يتطلع معظم التونسيين، مع بداية العقد الثاني من زمن الثورة، إلى أن تعرف البلاد حالة استقرار حكومي لضمان سيرورة خَدمية/ تنموية ناجعة. ويأملون أن يكفّ السياسيون عن صراعاتهم الأيديولوجية والجهوية القديمة، ويلتفتوا إلى خدمة الصالح العام. كما يتطلّعون إلى تأسيس المحكمة الدستورية لفضّ مسألة التهافت على تأويل محامل الدستور، والنزاع على الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث (الجمهورية، الحكومة، البرلمان).

من الناحية الحقوقية، يمكن القول إنّ العقد الذي تلا الثورة هو عقد الحرّيات بامتياز، فقد كفل الدستور الجديد (يناير/ كانون الثاني 2014) الحقّ في حرّية التعبير، والتنظّم، والتجمّع، والتظاهر، وضمن حرّية الضمير، ومنع التمييز على أساس الدين أو اللون أو العرق أو الجنس أو على أساس الانتماء الطبقي أو الحزبي، فالجميع متساوون في حقّ المواطنة وأمام القانون. وسمح ذلك للمواطن بأن ينخرط في الشأن العامّ، ويساهم في التأثير على صنّاع القرار، فتعدّدت المنابر الإعلامية والحركات الاحتجاجية بشكل غير مسبوق في تاريخ تونس. وتراجعت سطوة النظام الحاكم إلى حدّ ما، فهو لم يعد يمتلك الشارع، ولم يعد يحتكر الفضاء الإعلامي. ومع أهمّية إعلاء المكاسب الحقوقية، فإنه من المهمّ ضبط ممارسة الحقّ باحترام القانون ومراعاة الصالح العامّ، فكثيرا ما استغلّت قوى مضادّة للثورة الحالة الديمقراطية لتشويه الحدث الثوري وتيئيس النّاس من مشروع الدمقرطة، وترذيل التعدّدية السياسية، وتعطيل أعمال مجلس نوّاب الشعب وترويج خطاب الحنين إلى زمن الديكتاتورية (الحزب الدستوري الحر مثالا). وفي ظلّ أجواء الحرية شبه المطلقة، غير المضبوطة بقوانين صارمة، أصبحت منابر إعلامية معاول هدم تستهدف الثورة، وأبواقا لخطاب الكراهية والدعاية للشعبوية والنظام القديم. وفهم آخرون خطأً حقّ الاحتجاج، فانصرفوا به عن السلمية إلى النهب والسرقة والعنف، وارتكبوا أعمالا عدائية ضدّ الممتلكات العامّة والخاصّة، وعطّلوا المرافق الاقتصادية الحيوية، وأضرّوا بالمجموعة الوطنية. وذلك لمحدودية ثقافة الاحتجاج عندهم، ولغياب الدولة وعدم إنفاذ القانون ضدّ المخالفين.

ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ إطلاق مشروع العدالة الانتقالية في تونس محطّة بارزة خلال العقد المنقضي، فقد كشفت هيئة الحقيقة والكرامة، من خلال آلاف الشكاوى التي تلقّتها، ومن خلال أعمال البحث والتقصّي، ولقاء عدد كبير من ضحايا الاستبداد، الانتهاكات الجسيمة الفادحة التي ارتكبتها الدولة البوليسية القامعة ضدّ آلاف المواطنات والمواطنين، وذلك على خلفية معارضتهم النظام الرئاسوي، البوليسي، الشمولي، الغاشم الذي جثم على صدور التونسيين طويلا. ويتطلّع طيف معتبر من التونسيين خلال العَقد المقبل إلى إقامة دولة الحق والواجب، وإنفاذ القانون، ويأملون أن تطبّق الدولة مخرجات العدالة الانتقالية، وتعتذر لمواطنيها ضحايا الاستبداد، وتجبر الضرر الذي لحق بهم مادّيا ومعنويا، على نحو يساهم في تضميد الجراح، ومدّ جسور الثقة بين الحاكم والمحكوم.

> شهدت تونس في العقد المنقضي نقلة نوعية من الأحادية إلى التعدّدية. فقد حكم البلاد 54 سنة قبل الثورة رئيسان فحسب
>
> كثيراً ما استغلّت قوى مضادّة للثورة الحالة الديمقراطية لتشويه الحدث الثوري وتيئيس الناس من مشروع الدمقرطة

اقتصاديا، ورثت الثورة عن النظام القديم اقتصادا ريعيا، هشّا، هيمنت عليه الأسرة الحاكمة وعائلات متنفّذة، نهبت أموال التونسيين، واحتكرت السوق والثروة. ولم تبذل الحكومات المتعاقبة، طوال العشرية المنقضية، جهودا جادّة لمكافحة لوبيات الفساد والاحتكار، ولم تسترجع سوى النزر من الأموال المنهوبة، وحافظت على المنوال التنموي التقليدي. واستفحلت أزمة الاقتصاد التونسي بسبب غلق السوق الليبية، وتراجع مردودية قطاع السياحة نتيجة العمليات الإرهابية وجائحة كورونا. لذلك تزايدت نسب البطالة والفقر. وتلاشت الطبقة الوسطى نتيجة ارتفاع الأسعار وتراجع المقدرة الشرائية للمواطنين. ويُفترض أن يتّجه أصحاب القرار مستقبلا إلى تشجيع المبادرة الفردية، ودعم أصحاب المشاريع الصغرى. ومن المفيد أن تبعث الدولة مشاريع تشغيلية وتُنوّع مصادر تمويلها على نحو يحدّ من بطالة الشباب، ويُرفّع من نسق التصدير بدل التوريد، ويرتقي بالبلاد من اقتصاد ريعي /استهلاكي إلى اقتصاد تشغيلي/ إنتاجي.

ختاما، يمكن القول إنّ تونس نجحت نسبيًا، خلال العقد المنقضي، في تجاوز معضلات الزمن الانتقالي الصعب، وأسّست لنواة دولة ديمقراطية، خصوصا في المستويين، الحقوقي والسياسي. ولكنّ تجذير الدمقرطة يقتضي تكاتف الجهود لتعميم الثقافة الديمقراطية وتثمين مكاسب الثورة ومراجعة نواقصها بالنقد والتطوير، والعمل على تحقيق نهضةٍ اقتصاديةٍ شاملة، تجعل المواطن يُدرك الأثر الإيجابي للثورة والديمقراطية في حياته المعيشية اليومية، فالمعادلة المنشودة هي رفد الحرّية بالتنمية تحقيقا للرفاه والاستقرار لا محالة.

(كاتب وأستاذ جامعي تونسي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads